

مجتمع المانحين

(٢)

إحسان شمران الياسري

أشرنا في مقالنا السابقة الى الندوة التي أقامتها هيئة مستشاري السيد رئيس الوزراء ومجموعة الدول المانحة يوم ٢٠١١/٥/١٤ تحت عنوان (أوضاع العراق كما يراها مجتمع المانحين)، وهي ندوة خصصت لإطلاق الكتاب الذي صدر بذات الاسم من قبل تلك الدول.. فقد ألقى السيد رئيس الوزراء كلمة أكد فيها ان بذمة العراقيين يدنا مشاركة المجتمع الدولي بإنهاض الدول التي تمر بما مر به العراق من تحديات. وعبر عن امتنان الشعب العراقي للجهود التي بذلها المجتمع الدولي ومجتمع المانحين في دعمه ومساندته.

كما تحدث في الندوة عدد من المهتمين بهذا الشأن، ومن بينهم كبار مسؤولي الحكومة وممثلو الجهات المانحة. وسوف أسترر باقتباس بعض ما قيل في هذه الندوة.

السيد أ. مليكرت، ممثل السيد الأمين العام للأمم المتحدة، قال (إن ملكية الحكومة للريزرة الأساسية لفعالية التطور وإدارة العمل الإنمائي، هي أمر جوهري لتحقيق الاستفادة للمساعدات الدولية)، وقال أيضا (إن الإدارة السليمة لعلمية الإصلاح يجب ان تحذ من الفجوة الاقتصادية بين المواطنين، وان يتم التركيز على الحكمة المبنية على المشاركة، ووضع قانون قوي لحماية حقوق الانسان، إضافة الى بقية الانظمة القانونية الفاعلة.

أشار أيضا إلى قضايا مهمة أخرى منها..

تحسين فرص الحصول على التمويل..

إيجاد مؤسسة للحوار الاجتماعي بين الحكومة والشركاء

في المجتمع للتأكد من انسجام برنامج الحكومة مع تطلعات الشعب.

إن قدرة الحكومة على توفير خدمات أساسية بفعالية،

مسألة جوهريه لترسيخ شرعية الحكومة بنظر المواطنين.

فقد تراجعت نوعية خدمات الكهرباء والماء خلال العقد الماضي بشكل أساسي، وان العراق يمكنه الاستفادة من

دمج الجهود مع القطاع الخاص في تحسين اوضاعه.

ان الإسراف في توزيع الجياطة الترمونية والمنافع الاجتماعية قد لا يوفر ما تستهدفه الدولة، وان نظام الحماية

قد يمثل خلا في توزيع الموارد على الاساسيات.

ان أكبر تحد وأكبر فرصة في ذات الوقت هي فتح الفرص

للنساء في المجالات الاقتصادية لتسريع وتيرة التقدم

التموي من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين.

ممثل البنك الدولي قدم رؤية عن الوضع الحالي والحلول

والاقتراحات الممكنة.. وتناول عددا من القضايا منها..

ففي الوقت الذي يتمتع العراق بموارد بشرية ومالية

هائلة، فهو يواجه تحديات أساسية للتنمية الاقتصادية..

فالإفراط في الاعتماد على المورد النفطي مع التقلبات

السريعة في أسعاره، يرهن الاقتصاد بعائدات هذا المورد،

وما يشكله ذلك من خطورة.. لذا فالحد من هذا الاعتماد

يحقق استدامة التنمية.

مشكلة تدني الإنفاق للسنوات من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩، حيث

لم تزد نسبة الإنفاق على (٥٠٪) من القدرة على الإنفاق

الاستثماري. يعني إننا أهدرنا نصف طاقتنا في الاستثمار

لنصف عقد.. وما من حساب. إلا ان المهم، ويرغم ان نسبة

الفقر بالعراق تتجاوز نسبة (٢٣٪)، ولكن فجوة الفقر لا

تعدى نسبة (٤٪).. يعني، ان زيادة بسيطة في معالجة

الفقر، من خلال زيادة الإنفاق على تلك العوائل، سترفع

العراقيين فوق خط الفقر.

تدني نسبة مشاركة المرأة في قطاع العمل، إذ لا تزيد على

(١٣٪)..

استقرار نسبة التضخم منذ عام ٢٠٠٧ بسبب السياسة

التقديرة الحكيمه.. ومع ذلك، فان استقرار الاقتصاد الكلي

في العراق لا يكفي لاستمرار التنمية.

ان هيكل الاقتصاد العراقي لا يساعد على إنتاج فرص

عمل للعراقيين، فمساهمة القطاع النفطي ضئيلة في مجال

التوظيف لانه ليس بخالق (خالق) للوظائف، وفي الوقت

الذي تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي نسبة (٦٥٪)،

لا يوفر أكثر من (٨٪) من فرص العمل.. وان فرص العمل

توجد حاليا في قطاعات راكدة لا تنتج بكفاءة.

والموضوع بقیة..

د. نزار أحمد *

يبعدون حكومة المالكي بحاجه ماسة ومستعجلة الى دروس خصوصية كالجمع والطرح والقسمه والضرب، حيث يلاحظ منذ انطلاق حملة المئة يوم الاختبارية التخبط الواضح والمفوض في تصريحات وزراء حكومة المالكي والابتعاد الكلي عن عقلانية الارقام.

في كلمته التي ألقاها في ندوة حول اوضاع العراق كما يراها مجتمع المانحين التي نظمتها هيئة المستشارين في مكتب رئاسة الوزراء قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني إن إنتاج العراق النفطي سوف يرتفع الى ٣ ملايين برميل يوميا في نهاية عام ٢٠١١ (٣,٣ مليون برميل يوميا في نهاية عام ٢٠١٢ (وهي ارقام معقولة لحد هذه اللحظة) ثم الى (٦,٥ مليون برميل يوميا في حلول عام ٢٠١٤، وهذا ما لا يتقبله العقل والمنطق. هذه الزيادة الهائلة في القدرات الانتاجية خلال وقت قياسي (ثلاثة ايام برميل خلال اقل من ٢٤ شهرا) يشكك به اغلب المتخصصين حيث تاريخيا اكبر زيادة حصلت في القدرات الانتاجية هي بمقدار (٣,٨ مليون برميل يوميا خلال عشر سنوات والسعودية التي زادت قدراتها الانتاجية بمقدار (٣,٨ مليون برميل يوميا خلال عشر سنوات مع العلم ان هاتين الدولتين لم تتعرضا للتحديات والظروف الاستثنائية التي يتعرض لها العراق.

في تقرير رسمي لوزارة النفط العراقية بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٠ قدم اثناء مؤتمر استمعيول لتقديم خطة وزارة الكهرباء العشرينية الذي انعقد بتاريخ ٢/٢/٢٠١١ وحضره حسين الشهرستاني حدد هذا التقرير الفني وصول إنتاجية العراق النفطية حسب جولات المناقصات الاولى والثانية والثالثة الى معدلات إنتاج مقدارها (٣,٧ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١١، (٣,٣ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١٢، (٣,٧ مليون برميل في عام ٢٠١٣، (٤,١) مليون برميل في عام ٢٠١٤، (٥,٠) مليون برميل في عام ٢٠١٥، (٦,٥) مليون برميل

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

بمناسبة المئة يوم - حكومة المالكي بحاجة الى دروس خصوصية في الرياضيات



الى ١٣,٣٣ مليون برميل يوميا. أيضا لحد هذه اللحظة لم يوقع العراق عقدا واحدا من عقود تجميع الغاز المصاحب للنفط، في حالة توقيع العراق هذه العقود غدا وهذا مشكوك بأمره فإن العراق لن يكون باستطاعته تجميع وتصفية وتجفيف وكبس الغاز ونقله الى وسائل استخدامه قبل عام ٢٠١٥. أوضح أيضا بيان وضع الطاقة الكهربائية، وأوضح الشهرستاني: إن وزارة الكهرباء وضعت خطة بدأتها عام ٢٠١١ لتوفير الطاقة الكهربائية وهناك مايزيد على (٢٠) مشروعا لمحطات توليد جديدة، مبينا ان مراحل التعاقد بهذه المشاريع الجديدة والتي تزيد طاقتها الاجمالية على (١٥) ألف ميغا واط وصلت الى مراحل مختلفة، وتابع الشهرستاني: بموجب الخطة، ان نسبة تجهيز الطاقة الكهربائية سترتفع من (٣٧ بالمئة) حاليا، أي بمعدل ٨ ساعات تجهيز، الى تغطية كاملة للطاقة في عام ٢٠١٣. أيضا أضاف الشهرستاني: ان معدل إنتاج العراق حاليا من الطاقة ٧ آلاف ميغا واط بضمنها ألف ميغا واط يستوردتها العراق، بينما معدل احتياجاته يصل الى ١٢ ألف ميغا واط. لقد قبلت تصريحات الشهرستاني هذه وبينما وشمالا وجدتها تتقرر الى ابسط ابعديات علم الرياضيات حيث:

اولا: ٨ ساعات تجهيز تعني نسبة تجهيز مقدارها ٣٣ بالمئة وليس ٣٧ بالمئة.

ثانيا: ان كان معدل احتياجات المنظومة ١٢ ألف ميغا واط وكانت معدلات انتاجية الوزارة ٧ آلاف ميغا واط، فهذا يعني معدل انتاج مقدار ٥٠ بالمئة في حالة احتساب ١,٠٠٠ ميغا واط كخسائر حرارية في المنظومة.

ثالثا: ان كنا لانزال في مراحل التعاقدات،

لا اعرف كيف استنتج الشهرستاني امكانية تشييد مشاريع جديدة طاقتها الانتاجية ١٥ الف ميغا واط في فترة قياسية لا تزيد على ٢٤ شهرا.

رابعا: ان كانت خطة الوزارة لحل ازمة الكهرباء قد بدأت عام ٢٠١١، ماذا كانت تفعل وزارة المالكي ماين ٢٠١١-٢٠١١، وماذا كان فعل كانت في اجازة مرضية مثلا، وماذا كان يفعل الشهرستاني نفسه عندما تسلم وزارة الكهرباء بالوكالة لاكثر من ١٢ شهرا؟

بعد ٢٤ ساعة من تصريحات نائب رئيس الوزراء للطاقة، وعد وزير الكهرباء رعد شلال خلال وضعه حجر الاساس لإضافة أربع وحدات جديدة لمحطة القدس الغازية بانها ازمة الكهرباء بحلول عام ٢٠١٥، مشيراً إلى وجود مشاريع قيد الإنشاء والتعاقدات تصل قدرتها الاجمالية الى ٧,١٥٠ ميغا واط. فبمن صدق: نائب رئيس الوزراء اصر على انتهاء الازمة عام ٢٠١٣ بينما يصر وزير الكهرباء على انهاها عام ٢٠١٥. نائب رئيس الوزراء يقول عن وجود مشاريع قيد التعاقدات مقدارها ١٥ الف ميغا واط بينما وزير الكهرباء يضع هذه الرقم عند ٧ آلاف ميغا واط.

لقد قبلت تصريحات الشهرستاني هذه وبينما وشمالا وجدتها تتقرر الى ابسط ابعديات علم الرياضيات حيث:

اولا: ٨ ساعات تجهيز تعني نسبة تجهيز مقدارها ٣٣ بالمئة وليس ٣٧ بالمئة.

ثانيا: ان كان معدل احتياجات المنظومة ١٢ ألف ميغا واط وكانت معدلات انتاجية الوزارة ٧ آلاف ميغا واط، فهذا يعني معدل انتاج مقدار ٥٠ بالمئة في حالة احتساب ١,٠٠٠ ميغا واط كخسائر حرارية في المنظومة.

ثالثا: ان كنا لانزال في مراحل التعاقدات،

خاليا كما قال غورباتشوف ذاته، وان لاشيء يكشف هو الآخر عن جوهر أزمة هذه السلطات التي باتت الآن عارية أمام منظمات حقوق الانسان الدولية، وامام وسائل الاعلام، وامام جمهورها الذي فقد شرط ولائه القديم للحاكم والسلطة والايديولوجيا ونظرية الدم الأزرق..

دولة الاتحاد السوفيتي والدولة العربية..

أن القوة التي خرج بها الاتحاد السوفيتي ومابعد الحرب العالمية الثانية، وضعت في مصاف الدول الصانعة للحريات الكونية، والذي أسهم في القضاء على النازية، وتحقيق حلم الشعوب في البحث عن جغرافيا آمنة للسلام والإشباع والرفاهة، ولكن طبيعة النظام تحمل معها عوامل إحباطها، فليس الماركسية هي التي أسقطت دولة غورباتشوف، وإنما القراءة المشوهة لهذه النظرية وترحيلها السئني من الفلسفي والمعرفي الإنساني الى السياسي والايديولوجي الضيقين، هو العامل الفهري الذي صنع لها أبطالا ورجال امن وعسكرتاريا وحروباً باردة وساخنة وأزمات عميقة وصراعات داخلية أكثر روح الفكرة، وجرحت ثياب النوري لتكبسه ثياب الجنرال، وهذا ما أسهم في صناعة النهاية التراجيدية للدولة الكبرى، وبالتالي وضع الصراع الكوني أمام مفترق طرق، وان نستعيد هذا النموذج في التعاطي مع مفهوم الدولة العربية التي ظل يحكمها الاستبداد، والتي جردت هي الأخرى أحلام الناس الطيبين وأخذتهم الى الجغرافيا الواهمة، ملقما أعطت للملك والحاكم جرات عالية من الأوهام بان ما يحدث هو صناعة منزلية، وان الدول هي معسكر خلفي للبيت العائلي، هذه الأوهام تشبه ايديولوجيا العسكرة عند حكام الاتحاد السوفيتي السابق الذين اكتشفوا متأخرين ان النار كانت تغلي (القدر



بنظرية نصف الإشباع، مقابل الولاء، أو نصف الحرية مقابل نصف الاستبداد، ولم يعد يقتنع بان دم الملوك أزرق وان دمه (دمبي)

من الجمهور، إذ ان هذا الجمهور لم يعد هو الجمهور الخاضع لشعرات الحشد، والفرقة الناجية، بقدر ما أضحي جمهورا يملك وعيا استثنائيا بأئسنة الدولة والحقوق والحريات، وان طرائق الحكم والملوك التي كانت تنهب ثروات البلاد والعباد لم تعد تطوى في السر، وبعيدة عن الأنظار، ملقما لم يعد هذا الجمهور يؤمن

الثورات الشعبية العربية الخرائط والأطر

معطى هذه التحولات بات خاضعا لتجاذبات عميقة، بعضها ينسحب الى رحمة التحليلات السياسية للظواهر والدوافع التي أسهمت في تشكيل ملاح ما رافقها من تغيرات ومفارقات، بكل استحقاقاتها الواقعية، وما يرتبط بها من خلفيات، ولعل من أكثر العناوين إشارة في هذا المعطى هو طبيعة هذه التحولات وخصوصية أسئلتها، وهل هي ثورات حقيقية؟ ومن يقف خلفها؟ والى أي مدى ستواصل زحفها الشعبي المتفجر، وهل يمكن الاستفادة مما تحقق في مصر وتونس من دروس وعبر؟ وهل ان هذا المتحقق في هاتين الدولتين يمكنه ان يصنع ظواهر سياسية فاعلة وقارة لشكل الدولة الديمقراطية والعادلة وشكل المجتمع الأمن؟ وهل يمكنه أيضا ان يوظف العملية السياسية الجديدة فيهما بإطار يستوعب طبايع الحراك السياسي المتفجر، ويضبط موازين الإشكالات والتعقيدات الاقتصادية والهوياتية التي تعيشها، خاصة الدولة المصرية ذات العلق التاريخي والديموغرافي في المنطقة؟ ان ظواهر الثورات الشعبية في المنطقة اصبحت تمثل ظاهرة حقيقية لاحتجاج سياسي وأخلاقي على ما يجري في الواقع، وعلى الأدوار السبئية التي قامت بها أنماط السلطات الحكومية بالعسكر والادلجة والقوة الأمنية، والتي صنعت طوال أكثر من نصف قرن دولا مشوهة، وحشودا من الفقراء والمهممة والمؤسسات الهشة، فضلا عن هشاشة البنى التنموية، وضالة القيمة الحضارية والمدنية لمفهوم الدولة والعدل الاجتماعي والحقوق والحريات والمساواة وقيم السلم الأهلي، مقابل التخول غير العقلاني لصناعة نموذج السلطة القامعة والمهممة بنزوعه الابوي، المحمول على اوامهم ولي الامر والتخبط بالقدس، والتي انكتشف بريقها الخادع مع اول اصطدام حقيقي مع المطالب الحقوقية التي تطالب بها قطاعات واسعة

للثورات الشعبية، بعضها ينسحب الى رحمة التحليلات السياسية للظواهر والدوافع التي أسهمت في تشكيل ملاح ما رافقها من تغيرات ومفارقات، بكل استحقاقاتها الواقعية، وما يرتبط بها من خلفيات، ولعل من أكثر العناوين إشارة في هذا المعطى هو طبيعة هذه التحولات وخصوصية أسئلتها، وهل هي ثورات حقيقية؟ ومن يقف خلفها؟ والى أي مدى ستواصل زحفها الشعبي المتفجر، وهل يمكن الاستفادة مما تحقق في مصر وتونس من دروس وعبر؟ وهل ان هذا المتحقق في هاتين الدولتين يمكنه ان يصنع ظواهر سياسية فاعلة وقارة لشكل الدولة الديمقراطية والعادلة وشكل المجتمع الأمن؟ وهل يمكنه أيضا ان يوظف العملية السياسية الجديدة فيهما بإطار يستوعب طبايع الحراك السياسي المتفجر، ويضبط موازين الإشكالات والتعقيدات الاقتصادية والهوياتية التي تعيشها، خاصة الدولة المصرية ذات العلق التاريخي والديموغرافي في المنطقة؟ ان ظواهر الثورات الشعبية في المنطقة اصبحت تمثل ظاهرة حقيقية لاحتجاج سياسي وأخلاقي على ما يجري في الواقع، وعلى الأدوار السبئية التي قامت بها أنماط السلطات الحكومية بالعسكر والادلجة والقوة الأمنية، والتي صنعت طوال أكثر من نصف قرن دولا مشوهة، وحشودا من الفقراء والمهممة والمؤسسات الهشة، فضلا عن هشاشة البنى التنموية، وضالة القيمة الحضارية والمدنية لمفهوم الدولة والعدل الاجتماعي والحقوق والحريات والمساواة وقيم السلم الأهلي، مقابل التخول غير العقلاني لصناعة نموذج السلطة القامعة والمهممة بنزوعه الابوي، المحمول على اوامهم ولي الامر والتخبط بالقدس، والتي انكتشف بريقها الخادع مع اول اصطدام حقيقي مع المطالب الحقوقية التي تطالب بها قطاعات واسعة